مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 02 السنة: 2024 ص ص: 513–535

التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية في ظل الأزمات المالية –دراسة تجارب غربية–

International trend toward Islamic banking in the context of financial crises - studying Western experiences -

بن زكة سليمة*،جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA- سكيكدة (الجزائر)،-s.benzekka@univ-skikda.dz

شرون عزالدين، جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA- سكيكدة (الجزائر) ، -a.cherroune@univ-skikda.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/21	تاريخ القبول: 2024/01/26	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: بن زكة سليمة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية بمساراتها المختلفة، بدءا برصد أهم الدعوات الغربية المنادية لتبني الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، مرورا بالوقوف على أهم دوافع التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية، وكذا تبيان جهود هذه الدول في سبيل تفعيل الصيرفة الإسلامية، لنستعرض في الأخير أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الدول الغربية قد تمايزت في درجة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، فهناك دول كانت سباقة بالانفتاح على الصيرفة الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م أمثال بريطانيا ولوكسبورغ، في حين تعرف التجارب الأخرى أولى الخطوات حيث لم تنفتح على المصرفية الإسلامية إلا بعد هذه الأزمة كاسبانيا، الدنمارك والسويد.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ تجارب غربية.

Abstract: This study aims to highlight the reality of Islamic banking in Western countries along its various paths , starting with monitoring the most important Western calls for the adoption of Islamic banking at the international level, then identifying the main motives of the international trend toward Islamic banking, as well as the efforts of these countries to activate Islamic banking. In the end, we will review the industry's most important challenges.We adopted the descriptive approach. The study concluded that Western countries had differentiated in the degree of interest in Islamic banking. Some countries had been proactive in opening up to Islamic banking before the global financial crisis of 2008, such as Britain and Luxembourg, while other experiences saw the first steps as they did not open to Islamic banking until after this crisis such as Spain, Denmark, and Sweden.

Keywords: Islamic banking, the 2008 global financial crisis, Western experiences.

* المؤلف المرسل: بن زكة سليمة.

1. مقدمة:

في ظل تكرار ودورية الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حين لآخر، ونظرا للانهيارات الكبيرة التي خلفتها هذه الأزمات المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع المصرفي، دفع بالمختصين والأكاديميين للبحث عن حلول لتجنب الوقوع في المزيد من الأزمات مستقبلا، وتمثل جانب من هذه الحلول في ضرورة تبني المعاملات المالية الإسلامية.

وتعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م منعطفا هاما في رفع درجة اهتمام الغرب بالصيرفة الإسلامية، خصوصا بعد أن أبانت هذه الأزمة عن قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات المالية، حيث كانت أكثر استقرارا من نظيرتها التقليدية التي تعرضت لنكسات وسقطات إبان وبعد هذه الأزمة، ففي خضم هذه الظروف تزايدت الدعوات الغربية من قبل صانعي السياسات بضرورة تبني نموذج الصيرفة الإسلامية ضمن نظامها المالي من أجل الخروج من الأزمات المالية التي تصنعها آلية سعر الفائدة كقاعدة للتمويل والتي كانت سببا مباشرا في حدوث أزمة 2008م، وكمحاولة منها للاستفادة مما توفره هذه الصناعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم التصدي للأزمات التي قد تحدث مستقبلا، حيث لم يعد هناك اليوم أي دولة غربية تستنكف عن الاهتمام بظاهرة الصيرفة الإسلامية أو لا تعبر عن رغبتها في اللحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال.

1.1. طرح الإشكالية: تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

لماذا تسعى الدول الغربية لتبني الصيرفة الإسلامية؟

2.1. التساؤلات الفرعية: على ضوء الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية؟
- ما مدى تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية؟

3.1. الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، نقترح الفرضيات التالية:

–**الفرضية الأولى:** تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م من أهم دوافع الدعوة لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية؛

–**الفرضية الثانية:** خطت الدول الغربية أشواطا كبيرة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية؛

–**الفرضية الثالثة:** التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية هو ضعف البيئة التشريعية والقانونية.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الإدراك المتزايد بأهمية الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، خاصة مع تكرارها من حين لآخر في ظل النظام الرأسمالي؛ كما يعتبر موضوع الصيرفة الإسلامية من مواضيع الساعة، حيث تعد أحد المواضيع التي أثارت اهتمام حكومات الدول الغربية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، مما جعله حقل مناسب للبحث والتحليل، وهذا ما دفعنا للبحث عن واقع الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم الدعوات الغربية المعاصرة المنادية لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، وكذا الوقوف على بعض التجارب الغربية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية، مع تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية.

6.1. منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث تم الاعتماد عليه عند التطرق للجوانب النظرية للدراسة، وكذا عرض تجارب بعض الدول الغربية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى تحليل بعض البيانات والمؤشرات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

7.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع الدراسة، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

–دراسة عائشة عميش، وهيبة سراج (2019)، الموسومة ب" التوجه الأوروبي للصناعة المالية والمصرفية خيار استراتيجي في ظل الأزمة المالية العالمية –تجارب ومعوقات–، وهي ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى انتشار الصناعة المالية الإسلامية عالميا، مع إعطاء بعض النماذج للصناعة المالية الإسلامية في أوروبا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التجربة الأوروبية في مجال الصيرفة الإسلامية قد استطاعت أن تحقق نمو متتالي بغض النظر عن حجمها، حيث أصبح من ضرورة جدا الاعتماد على هذا النظام خاصة بعد توالي الأزمات المالية العالمية.

–دراسة هواري معراج، أدم حديدي (2015)، الموسومة ب "تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية – بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية–، مجلة إدارة أعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد1، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الإسلامي خارج دائرة الدول العربية والإسلامية وبصفة عامة القارة الأوروبية وبالخصوص بريطانيا وفرنسا، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية في أوروبا تقف على أعتاب توسع كبير استنادا إلى حجم الإمكانات للصناعة المصرفية الإسلامية في عدد من الدول الأوروبية الرئيسية، وبالتالي من المنتظر أن يتزايد إقبال البنوك والمؤسسات الأوروبية على هذه الصناعة بشكل يفوق مما يحدث الآن، حيث استطاعت هذه الصناعة أن تطرح نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية الدولية كبديل آمن عن المصارف التقليدية التي أثبتت عدم جدواها في مواجهة تقلبات الأسواق المالية، وهذا ما أكدته الأزمة المالية العالمية في الدول الغربية.

–دراسة فطيمة الزهراء فنازي (2022) الموسومة ب" دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وتحليل مختلف التطورات التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية من حيث نمو مؤسساتها وأصولها وانتشارها الجغرافي، وكيفية تفاعلها مع التطورات التنظيمية والتكنولوجيا التي تفرضها التغيرات والمستجدات العالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الصناعة المالية الإسلامية أصبحت مهمة بشكل منهجي في العديد من الدول، حيث أنها استطاعت أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا ولوكسمبورغ، لكن في الوقت نفسه ما زالت تحتاج إلى تهيئة البيئة التشريعية والقانونية اللازمة لمواصلة نشاطها.

-Mansoor Khan, Ishaq Bhatti (2008), **Islamic banking and finance: on its ways to globalization,** Managerial Finance, vol 34, No 10.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النمو الهائل للصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في العالم المعاصر، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي قد حققا نتائج كبيرة، لتصبح بذلك بديلا تنافسيا وقابل للتطبيق في الأنظمة التقليدية على المستوى العالمي، كما اكتسبت المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية مكانة مزدهرة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، إذ تعد هذه المناطق بمثابة منصة انطلاق للترويج للخدمات المصرفية الإسلامية في الأسواق المالية الغربية.

8.1. خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسين، القسم الأول تم تخصيصه لعرض الإطار النظري للصيرفة الإسلامية مع الإشارة لبعض مؤشراتها على المستوى العالمي، أما القسم الثاني فقد خصص لعرض بعض التجارب الغربية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية، مع تحديد أهم التحديات التي تواجهها وكذا تبيان آفاقها المستقبلية.

2.الإطار النظري للصيرفة الإسلامية: أصبحت الصيرفة الإسلامية حقيقة ثابتة في العديد من اقتصاديات الدول وأضحت صناعة منافسة للمصرفية التقليدية، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات المالية الدولية المعاصرة، ولم يقتصر عملها على العالم العربي والإسلامي فقط بل امتدت حتى للدول الغربية وذلك بعد أن أدركوا قوتها في مجابهة الأزمات المالية وتحقيقها للاستقرار الاقتصادي والمالي.

1.2.تعريف الصيرفة الإسلامية:

– الصيرفة لغة: أصلها من الصرف، أي صرف العملات، ومنها الصيرفي أو الصرّاف، وهو يبدل نقدا بنقد (موساوي، 2018، صفحة 194)، وعليه فالصيرفة مشتقة من مصطلح الصّرف ومعناها إبدال العملات وصرفها.

– الصيرفة الإسلامية اصطلاحا: أمّا اصطلاحا فيقصد بها النظام أو النشاط المصرفي الذي يقوم على أساس فقه الشريعة الإسلامية وعلى رأسها نبذ التعامل بالفوائد أخذا وعطاءا، حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي

تأخذها من القروض تدخل في حكم الربا، وهي محرمة شرعا بالكتاب والسنة حيث تعد من الكبائر (معراج و حديدي، 2015، صفحة 106).

كما تعرف أيضا على أنّها ممارسة كافة أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية، بل هي قائمة على أساس مبدأ المشاركة في اقتسام الربح والخسارة وتركز على تحقيق عوائد من خلال توظيف مواردها المالية في شكل استثمارات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية (النوري، 2009، صفحة 4).

مما سبق يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية هي آلية لتطبيق عمل النشاط المصرفي وفق أسس تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أنها تنبذ التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا.

2.2.تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم: حققت أصول الصيرفة الإسلامية حول العالم نموا سريعا في السنوات الأخيرة حيث نمت بمعدلات قياسية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): يبين تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم في الفترة الممتدة ما بين (2012–2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

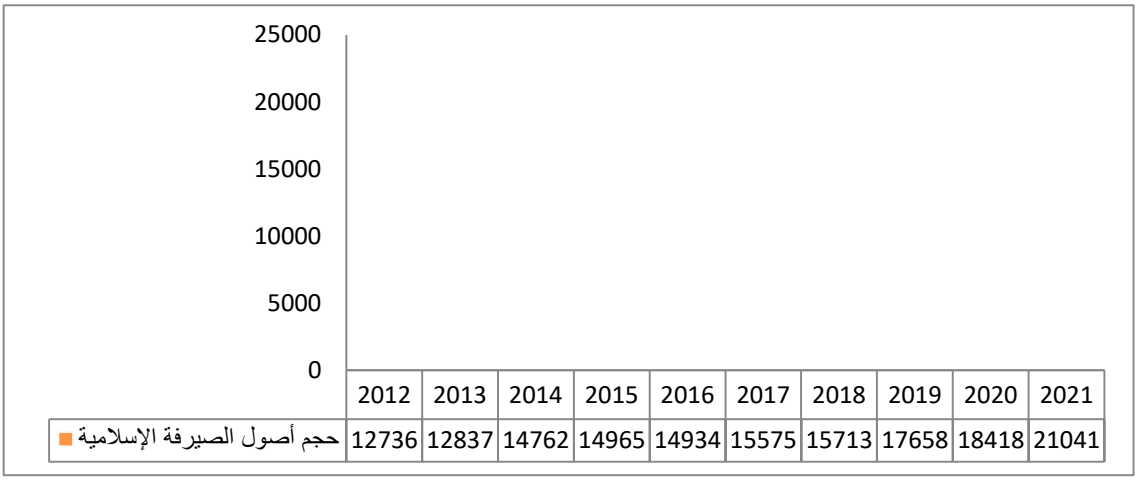

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم أصول الصيرفة الإسلامية	12736	12837	14762	14965	14934	15575	15713	17658	18418	21041

Source: (Islamic Financail Services Board, 2013-2022).

نلاحظ من خلال الشكل رقم(1) نمو أصول الصيرفة الإسلامية طول فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل في سنة 2016، وقد سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2021 بمبلغ قدر ب 21041 مليار دولار أمريكي، وبمعدل نمو قدر ب 14% مقارنة بسنة 2020، وهذا راجع أساسا إلى تمتع هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص كاستبعاد الربا في تعاملاته، تمويل الاقتصاد الحقيقي فضلا عن تنوع صيغه وأدواته وغيرها من الخصائص جعلته قادر على الصمود في أوقات الضغط، بالإضافة إلى زيادة عدد المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في العالم، خاصة في ظل توجه العديد من الدول بما فيها الغربية إلى تبني نموذج الصيرفة الإسلامية ضمن نضامها المالي كآلية

للتصدي للأزمات التي قد تحدث مستقبلا، ويتوقع الخبراء استمرار نمو الصيرفة الإسلامية في السنوات المقبلة بسبب تزايد الاهتمام الدولي بها حيث استطاعت في وقت وجيز جدا أن تخترق أسواق مالية لم تكن تعرفها من قبل.

الجدول رقم (1): يوضح توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب القطاعات والمناطق الجغرافية لسنة 2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

القطاعات / المناطق	أصول التمويل الإسلامي	الصكوك	صناديق الاستثمار	التأمين التكافلي	المجموع	النسبة%
مجلس التعاون الخليجي	1.212.5	332.3	46.0	12.7	1.603.5	52.4
جنوب شرق آسيا	287.5	390.3	37.5	4.7	720.0	23.5
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	477.1	26.9	22.0	5.6	531.6	17.4
إفريقيا	58.2	1.8	4.0	0.6	64.6	2.1
أخرى	68.8	24.4	45.1	0.7	139.0	4.5
المجموع	2.104.1	775.7	154.6	24.3	3.058.7	100
النسبة %	68.7	25.4	5.1	0.8	100	

Source :(Islamic Financail Services Board, 2013-2022, p. 6)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنه وبتحليل القطاعات الجغرافية الأكثر تطبيقا لتمويل الإسلامي نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الصدارة من إجمالي أصول التمويل الإسلامي عالميا، حيث بلغ حجم أصولها 1.603.5 مليار دولار أمريكي، إذ تستحوذ على نسبة 52.4%، تليها كل من دول جنوب شرق آسيا بنسبة 23.5%، ثم دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 17.4%، ثم باقي الدول الأخرى بنسبة 4.5%، وأخيرا دول إفريقيا بنسبة 2.1%، ويرجع هذا النمو المعتبر في أصول التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى كون هذه الدول تتمتع بإطار تشريعي قوي ينظم عمل الصناعة المالية الإسلامية من جهة، وكذا زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من قبل أفراد المجتمع من

جهة ثانية، كل هذه العوامل ساهمت في انتشار ونمو صناعة التمويل الإسلامي في هذه الدول على حساب الدول الأخرى.

كما نلاحظ أيضا أنه هناك تباين في توزيع أصول التمويل الإسلامي بين القطاعات، حيث نجد أن أغلب أصول التمويل الإسلامي تتمركز في المصارف الإسلامية إذ تستحوذ على نسبة 68.7% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، بمبلغ قدر ب2.104.1 مليار دولار أمريكي، تليها الصكوك بنسبة 25.4% ، ثم صناديق الاستثمار ب5.1%، وأخيرا قطاع التأمين التكافلي ب 0.8%، ويرجع هذا أساسا إلى الانتشار الواسع للمصارف الإسلامية في أغلب دول العالم بالإضافة إلى وجود تشريعات وتنظيمات تدعم هذا النوع من المصارف، على عكس باقي القطاعات (الصكوك، صناديق الاستثمار، التأمين التكافلي) التي تتميز بمحدودية التعامل بها بالإضافة إلى ضعف القوانين التي تحكم وتنظم هذه القطاعات في أغلب الدول، ما عدا في دول جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر من الدول الرائدة في صناعة الصكوك، حيث بلغت حجم أصولها ب 390.3 و332.3 مليار دولار أمريكي على التوالي، وهذا بفضل توفر الإطار القانوني والتشريعي المدعم لعملها.

مما سبق يمكن القول أن التمويل الإسلامي قد حققت أرقام قياسية في سنة 2021م حيث وحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد بلغ حجم أصوله حوالي 2.80 تريليون دولار أمريكي، متجاوزا بذلك الرقم المحقق في سنة 2020م والذي بلغ حوالي 2.70 تريليون دولار حسب ذات التقرير.

3.2.ضوابط الصيرفة الإسلامية لتجاوز الأزمات المالية: تقوم المصرفية الإسلامية على مجموعة من الضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، مكنتها من التصدي للأزمات المالية، ويمكن حصر أهم هذه الضوابط في النقاط التالية:

– **تحريم الفوائد (الربا):** تلتزم الصيرفة الإسلامية عند ممارسة نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، فعدم التعامل بالربا هي الميزة الرئيسية التي تميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، وذلك من أجل حماية المال من شبهة الظلم والاستغلال (فنازي، 2022، صفحة 107)؛

– **الالتزام بالأخلاق في التعاملات المالية:** تلتزم الصيرفة الإسلامية في أداء مهامها في التحلّي بمكارم الأخلاق كالصدق والأمانة..الخ، مع تجنب تلك الممارسة غير أخلاقية في معاملاتها المالية كالكذب والخيانة والرشوة..الخ، مع تجنب الظلم بكافة أنواعه وصوره وما ينجم عنه أكل المال بالباطل (كتاف، 2022، صفحة 171)، فالتزام المصارف الإسلامية بالصفات الحميدة جنبها من الوقوع في الأزمات المالية؛

– **حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية:** نهت الشريعة الإسلامية عن التعامل بالمشتقات المالية باعتبارها معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، كما صنفت من قبل فقهاء الشريعة الإسلامية على أنّها نوعا من المقامرات المنهي عنها شرعا في الإسلام. وقد أكد العديد من خبراء الاقتصاد الوضعي على أن أهم أسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة

المالية العالمية لسنة 2008م هو المبالغة في التعامل بنظام المشتقات المالية كونها لا تنطوي عن استثمارات حقيقة، وإنّما هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار (سيد اعمر و بللعما، 2019، صفحة 38)، فالمصارف والمؤسسات المالية التي تتوسع في استخدام هذه الأداوات ستكون نتيجتها الإنهيار حتما؛

– **المشاركة في الربح والخسارة:** يتميز العمل المصرفي الإسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وكذلك تحمل الخسارة بين الممول الذي يمثله المصرف وبين طالب التمويل (العميل) في حال وقوعها، على عكس المصارف التقليدية التي تضع ثقل الخسارة في حال تحقيقها على عاتق طالب التمويل، حيث أن هذه المصارف تحدد أرباحها مسبقا، عند تقديم قرض التمويل دون أن تنظر إلى نتائج هذا التمويل (داوود، 2012، الصفحات 55-56)، هل حقق ربحا أم خسارة، فعوائد هذه المصارف تكون مضمونة منذ البداية؛

– **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** من أهم ما يميز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي أي على الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، وعلى هذا الأساس فإنّ ما ينتج عن هذا الاستثمار من ربح يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، وهو ما يؤكد قدرة صيغ التمويل الإسلامي الاستثماري على تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع (كتاف، 2022، صفحة 170)؛

– **تحريم بيع الدين بالدين:** حرمت الشريعة الإسلامية بيع الدين بالدين بكافة أشكالهم مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد، كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، فلا يجوز بيع ما لا يملك والدليل على ذلك أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الكالئ بالكالئ أي بيع الدين بالدين (سيد اعمر و بللعما، 2019، صفحة 39)، وفي ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أكد خبراء الاقتصاد الإسلامي إلى أن المتاجرة في الديون أدى إلى تراكم المديونية من أهم مسببات الأزمة المالية، وعليه فإن امتناع المصارف الإسلامية عن بيع الديون جنبها من الآثار السلبية لتداعيات هذه الأزمة.

فكل هذه الضوابط الشرعية السالفة الذكر؛ اعتبرت كصمام أمان للمصرفية الإسلامية في تلافي الأزمات المالية، ومكنتها من امتصاص الصدمات الدولية.

3.عرض تجارب غربية في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية:

تمكنت الصيرفة الإسلامية أن تنتقل خارج دائرة الدول العربية والإسلامية حيث امتدت لباقي الدول الغربية في وقت وجيز جدا، ولقد لاقت اهتماما متزايد من قبل هذه الدول خاصة في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية علو كعبها إبان هذه الأزمة، وقبل أن نعرض بعض التجارب الغربية في مجال تطبيق المصرفية الإسلامية كان علينا أن نرصد أهم الدعوات الغربية المعاصرة المنادية لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية دوليا.

1.3.رصد أهم الدعوات الغربية المعاصرة لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية دوليا: في ظل تكرار الأزمات المالية توالت الدعوات الغربية لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية، وقد تزايدت هذه الدعوات إبان وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، خصوصا بعد بينت هذه الأزمة قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات المالية، ومن بين أهم هذه الدعوات نذكر ما يلي:

– دعى وزير الخزانة البريطاني الأسبق "غوردن بروان" في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نضمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين، بالتعاون مع بلدية لندن والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي في 13 يونيو 2006م عن رغبة الحكومة البريطانية في الانفتاح أكثر على الصيرفة الإسلامية لجعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب في السنوات المقبلة (فضل، 2015، صفحة 25).

– دعى مجلس الشيوخ الفرنسي في اجتماعه الرسمي يوم 2008/7/10م إلى دمج النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي، وقال المجلس في تقريره أن النظام الذي يعتمد على قواعد الشريعة الإسلامية مريح لجميع المسلمين وغير المسلمين، وأكد أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش اليوم نجاحات باهرة قابل للتطبيق في فرنسا كما أنه يعتبر أحد الحلول الذي يمكن أن تلجأ إليه الحكومة الفرنسية لتغطية العجز في التمويل الذي يعاني منه الاقتصاد الفرنسي (صويلحي، 2017، صفحة 125).

– بعد أن شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م صدمة للنظام المصرفي العالمي وخصوصا في دول أوروبا وأمريكا عقد مؤتمر في باريس لمناقشة مواضيع التمويل الإسلامي، وقد دعت وزيرة الاقتصاد الفرنسية أنذاك "كريستين لاجارد" إلى توسيع دائرة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في فرنسا، قائلة " نود أن نجعل باريس سوقا أفضل للتمويل الإسلامي، لا سيما في ظل هذه الأزمة وهذا التقلب في السوق المالي العالمي (الإمام، 2019)".

– وفي كتاب صدر للباحثة الايطالية "لوريتا نابيليوني في عام 2010م بعنوان " اقتصاد ابن آوى" أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي من أزماته المالية، مرجعة مسؤولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي إلى الفساد والمضاربات المنتشرة بكثرة في الأسواق المالية، كما أشارت إلى التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل تنبني المعاملات المالية الإسلامية (صويلحي، 2017، الصفحات 125-126)، وأضافت نفس الباحثة في مقابلة أجرتها مع وكالة آكي الإيطالية للأنباء " يمكن المصارف الإسلامية أن تكون البديل الأنسب للمصارف التقليدية، فمع انهيارات التي خلفتها أزمة الرهن العقاري على المصارف والمؤسسات المالية فإن النظام التقليدي بدأ يُظهر تصدعا" (أبو شعلة، 2012، صفحة 331).

– أما في الو م أ ممثلة بوزارة الخزانة فتبحث وتعقد المؤتمرات المصغرة وتدعوا عددا من رجال الكونجرس لمناقشة وتثمين ما يدور حول صمود الصيرفة الإسلامية إبان هذه الأزمة، والبحث عن أفضل الحلول للمشاكل المالية التي تعاني منها (العزاوي و خميس، 2010، صفحة 222).

– دعا المحلل الاقتصادي "بوفيس فانسن" رئيس تحرير صحيفة "تشالنجر" في عدد 2008/10/5م كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي كحل أو كحد للتخلص من مشاكل النظام الرأسمالي المتأزمة، الذي يقف وراء أعنف أزمة الاقتصادية تخيم على العالم (فنازي، 2022، صفحة 264).

– كما دعت صحيفة الفاتيكان " أوسيرفاتور رومانو" في عدد 2009/3/6م إلى العمل بغرض توعية أديان الديانة الكثالوكية بالمالية الإسلامية بشكل خاص وبالدين الإسلامي بشكل عام، حيث كتب صاحب التقرير أنه:" قد تقوم الممارسات الأخلاقية، التي ترتكز عليها المالية الإسلامية، بتقريب المصارف إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلا على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه المصارف تتحلى بالروح الحقيقية من المفروض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية (بن داود، 2012، صفحة 173).

والشكل الموالي يوضح حجم أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية.

الشكل رقم (2): يبين أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول الغربية لسنة 2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

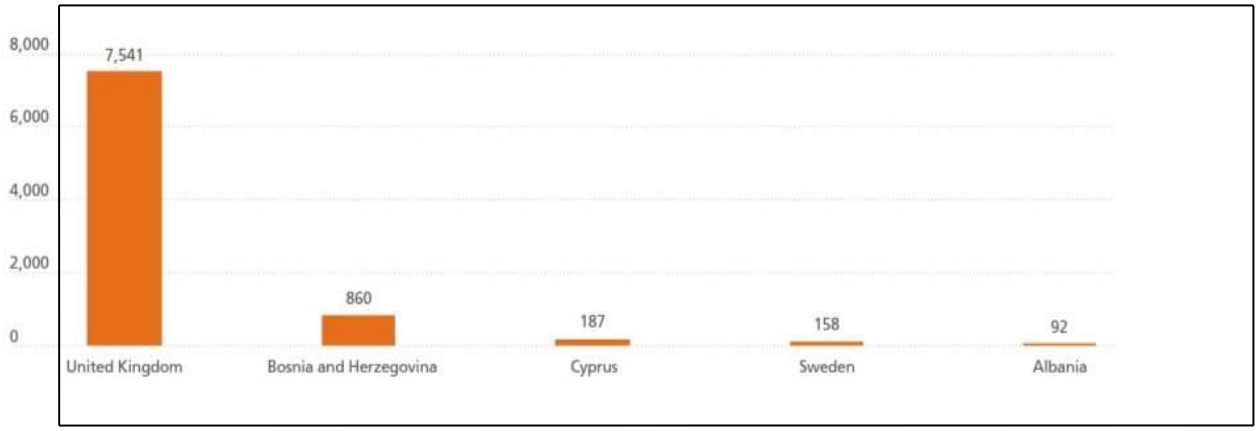

Source :(TheCityUK, 2022, p. 17)

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن المملكة المتحدة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية إذا ما قورنت بباقي الدول الغربية حيث احتلت الصدارة من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية بقيمة بلغت7.541 مليون دولار أمريكي، ويرجع هذا أساسا إلى الاهتمام والدعم الحكومي البريطاني الذي يهدف إلى توسيع سوق منتجات التمويل الإسلامي سعيا منها لجعل بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في الغرب، بالإضافة إلى زيادة الوعي المالي الإسلامي خاصة من قبل الجالية المسلمة المقيمة في المملكة المتحدة، ثم تليها كل من البوسنة والهرسك وقبرص والسويد بحجم قدر ب 860، 187، 158 مليون دولار أمريكي على التوالي، وأخيرا ألبانيا بمبلغ قدر ب92 مليون دولار أمريكي.

2.3. واقع الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية: شهدت الصيرفة الإسلامية نقلة نوعية وأصبحت اليوم حقيقة فعلية في النظام المالي العالمي للكثير من الدول الإسلامية وحتى الغربية، وفيما يلي عرض لأهم التجارب الغربية.

1.2.3.التجربة البريطانية: تعتبر بريطانيا رائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية على الصعيد الغربي، كما تطمح في السنوات القليلة المقبلة أن تصبح بوابة التمويل الإسلامي في الغرب.

– لمحة عن تطور العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: يعود ظهور البوادر الأولى للعمل المصرفي في بريطانيا إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1978-1979) حين سمحت الحكومة البريطانية للشركات الاستثمارية الإسلامية العمل في لندن، وكان أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking Holding) سنة 1978، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House) (فضل، 2015، صفحة 21)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة الإسلامية العالمية السوق المصرفية البريطانية وقد استمرت في العمل حتى سنة 1993، وفتحت فرعين في لندن، وفرعا آخر في بيرمنغهام، وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة في شكل صيغة المرابحة والإجارة (خطوي و عياد، 2021، الصفحات 60-61).

وعلى الرغم من وجود خدمات مصرفية إسلامية في لندن منذ زمن بعيد إلا أن المصارف الإسلامية لم تظهر على الساحة البريطانية إلا بعد مرور حوالي 30 سنة عن أول ظهور لبوادر العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا، وذلك عندما سنت الحكومة تشريعات تقنن الخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وسعت إلى الترويج للندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب، حيث تم الترخيص لإنشاء البنك الإسلامي البريطاني عام2004م لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية (عميش و سراج، 2019، الصفحات 2393-2394)، ويعتبر بذلك أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا (العزاوي و خميس، 2010، صفحة 219)، وحتى عام 2019 كان هناك خمس (05) بنوك متوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية (TheCityUK, 2019, p. 8)، بالإضافة إلى أكثر من عشرين (20) مصرفا تقليديا يتعامل بالنوافذ الإسلامية (TheCityUK, 2017, p.6)، لكن وفي نهاية 2021 تقلص عدد المصارف الإسلامية التي تنشط في بريطانيا إلى أربع (04) مصارف بعد أن أعلن مصرف أبوظبي غلق فرعه الوحيد المتواجد في بريطانيا (The Banker, 2022).

وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة لا تشكل سوى 0.3%من أصول المصرفية الإسلامية العالمية، إلا أنها تهيمن على حجم السوق المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية، إذ تشكل 85 % من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في هذه الدول (Tayyab, 2022)، وبمبلغ قدر بحوالي حوالي 7.5 مليار دولار على مستوى السوق المصرفية البريطانية وذلك وفقا للتقارير الصادرة في سنة 2021م (TheCityUK , 2022)، مما يجعلها في مقدمة الدول الغربية. والشكل الموالي يوضح حجم أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة في الفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2022.

الشكل رقم(3): يبين تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة ما بين (2017–2022)

الوحدة: الجنيه الأسترليني

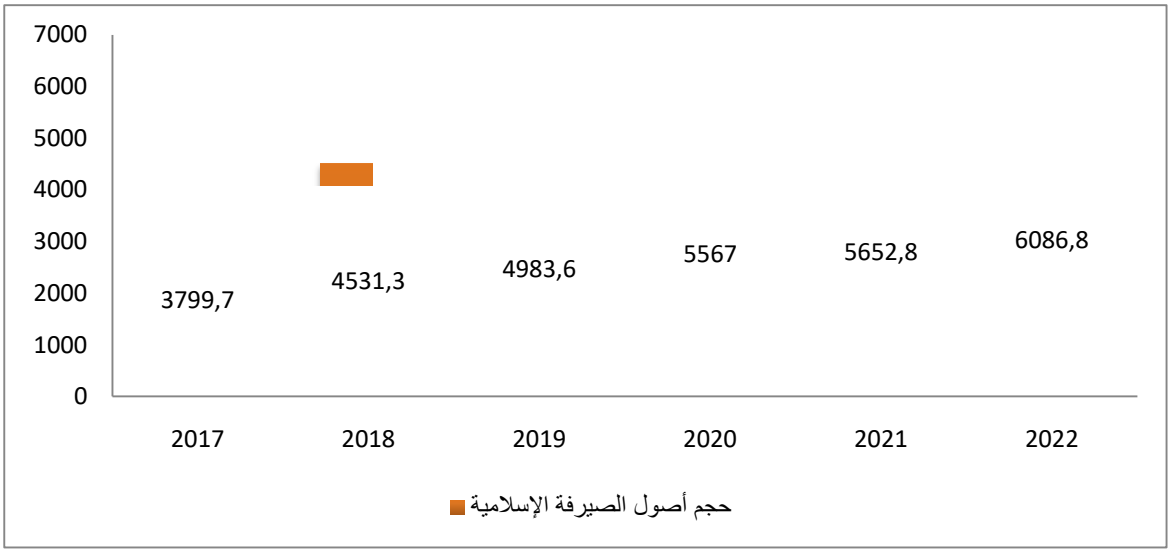

Source :(Islamic Financail Services Board,2023).

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ ارتفاع حجم أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة المتحدة طول فترة الدراسة، حيث سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2022 بمبلغ قدر ب 6086.8 جنيه استرليني، أي بزيادة قدرت ب7.6% بالمقارنة بالسنة الفارطة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاهتمام الحكومي بهذه الصناعة من جهة، بالإضافة إلى زيادة الوعي المالي بالمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بين أوساط المجتمع البريطاني من جهة أخرى.

والجدول الموالي يبين لائحة المصارف والنوافذ الإسلامية الموجودة في بريطانيا.

الجدول رقم(2): يبين لائحة المصارف والنوافذ الإسلامية في بريطانيا

المصارف الإسلامية	مصارف تقليدية لها نوافذ إسلامية
- Islamic Bank of Britain - Bank of London and The Middle East - Bank Gate House - QIB UK	- HSBC AMANAH - ABC International Bank - AHLI United Bank - Bank of Ireland - Barclyays - BNP Baribas - Bristol & West - CITI Group

- Deutsh Bank
- Europe Arab Bank
- IBJ International London
- J Aron & Co
- Lloyds Banking Scotland
- Standard Chartered
- UBS
- United National Bank

المصدر: (بنعلي، 2013، صفحة 2)

-**دوافع الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في بريطانيا:** تعود أهم دوافع الاهتمام بموضوع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا إلى الأسباب التالية:

- ✓ **رغبة الحكومة البريطانية في جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في الغرب:** ترغب بريطانيا في قيادة التمويل الإسلامي في الغرب، وقد عبرت عن هذه الرغبة في العديد من المناسبات ومنذ زمن بعيد، ففي عام 1997م رفعت الحكومة البريطانية شعارا "لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، ثم تعزز ذلك في 2006م، فقد تحدث وزير الخزانة البريطاني الأسبق "غوردن براون" في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية البريطانيتين، بالتعاون مع بلدية لندن والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي بتاريخ 13 ماي 2006م عن رغبة الحكومة البريطانية بأن تكون لندن بوابة التمويل الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية في الغرب (خطوي و عياد، 2021، الصفحات 61-62).
- ✓ **مضاعفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م:** نظرا للتأثيرات الكبيرة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي التقليدي دون الإسلامي دفع أنظار العديد من الساسة وصناع القرار والخبراء في الغرب في ظرف وجيز إلى الصناعة المصرفية الإسلامية، وإلى دراسة والبحث في أسباب نموها و تحديد أسباب إقبال المزيد من الناس عليها ونجاحها في الإفلات من أزمة الرهن العقاري بدون خسائر، ففي خضم هذه الظروف دفع ببريطانيا إلى الاهتمام أكثر بالمصرفية الإسلامية والنظر إلى الأدوات المالية الإسلامية الناجعة كالمشاركة والمرابحة والإجارة والاستصناع والسلم وغيرها من الأدوات التمويلية الإسلامية الأخرى (النوري، 2009، الصفحات 15-6).
- ✓ **ارتفاع عدد المسلمين في بريطانيا:** وجود أكثر من 2.72 مليون مسلم مقيم في بريطانيا، حيث تفضل هذه الجالية على العيش وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات خاصة المعاملات والأحوال الشخصية، فمع تزايد عدد الأفراد الذين يرغبون في الحصول على الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع توجه كذلك العملاء غير مسلمين للوصول إلى المنتجات المالية بأسعار تنافسية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، أضحت بريطانيا تمثل سوق مربحا وواعدا للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية (خطوي و عياد، 2021، صفحة 62).

- **الإطار التنظيمي والشرعي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا:** منذ سنة 2003م باشرت السلطات البريطانية باتخاذ حزمة من الإجراءات القانونية والشرعية والجبائية بهدف تفعيل الصيرفة الإسلامية، نذكر أهمها فيما يلي:

✓ ألغت هيئة الخدمات المالية (FSA) شرط ضريبة الدمغة المزدوجة على عقود الرهن العقاري الإسلامي اعتبارا من نوفمبر 2006م، كما تم إدخال التغيرات الضرورية على قانون الضرائب في المملكة المتحدة من خلال قانون المالية للسنوات 2003، 2005، 2006(Mansoor & Ishaq, 2008, p. 721) ؛

✓ كما أجريت الحكومة البريطانية إصلاحات قانونية لجذب الاستثمارات الإسلامية ومنها إصدار تراخيص لانشاء المصارف الإسلامية، بدعم من بنك انجلترا باعتباره البنك المركزي الإنجليزي (محمود، 2013، صفحة 124)؛

✓ مبادرات هيئة السلوك المالي (FCA) لضمان أن المعالجة التنظيمية للتمويل الإسلامي متوافقة مع أهدافها ومبادئها القانونية(TheCityUK, 2017) ؛

✓ مبادرات من قبل السلطة الإشرافية والجبائية في ملائمة القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية مع القوانين والتشريعات التنظيمية المعمول بها في المملكة المتحدة، والتي تمثلت في: (شودار، 2015، صفحة 312)

- تعميم إلغاء الازدواج الضريبي على معاملات عقود الرهون العقارية، ليشمل الأفراد والشركات سنتي 2005 و2006 على التوالي؛
- استحداث كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005 ثم المشاركة المنتهية بالتمليك سنة 2006 وإدراجها ضمن الآليات التمويلية لشراء المساكن، ومعاملة العوائد عليها بنفس ما تعامل به الفوائد على الإقراض من الناحية الجبائية وتعميم إلغاء الازدواج الضريبي عليها.

– أما في الجانب المتعلق بالإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في بريطانيا وفي ظل عدم وجود سلطة مركزية للرقابة الشرعية في بنك انجليترا المركزي فهي تخضع للهيئات الشرعية الخاصة والمتكونة من علماء الدين المختصين في المعاملات المالية الإسلامية، والدين يعملون على التأكد من مدى تطابق المنتج والمعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية (فنازي، 2022، صفحة 269).

2.2.3. التجربة الفرنسية: تسعى السلطات الفرنسية لزيادة الاهتمام بالمصرفية الإسلامية واللحاق بركب الدول الغربية رائدة في مجال تطوير الصيرفة الإسلامية كبريطانيا، خاصة بعد أن تزايد الطلب على المنتجات الإسلامية في السنوات الأخيرة.

– لمحة عن تطور العمل المصرفي الإسلامي في فرنسا: كانت بداية اهتمام فرنسا بالتمويل الإسلامية والمصارف الإسلامية على المستوى الأكاديمي، فمنذ منتصف الثمانينات بدأ كل من "مركز البحث في القانون المالي" بجامعة باريس 1بونتيون–سوروبون ومركز"قانون الشركة" بجامعة "روبير شومان ستراسبورغ" بالبحث عن مواضيع حول المالية الإسلامية (محمود،

2013، صفحة 215)، وقد ازدادت التدخلات الكبيرة من جانب ممثلي الجمعيات في هذا المجال، إذ أصبح الآن التمويل الإسلامي جزءا من الاقتصاد الفرنسي، ومنذ 7 يوليو 2010م، أعلنت السيدة "كريستين لاغارد"، وزيرة الاقتصاد بمناسبة لقاءات المالية في باريس، عن طرح أربعة منتجات مالية إسلامية بداية من عام 2010م (ولهي، 2014، صفحة 7)، وظهرت بعدها المؤسسة الفرنسية المالية الإسلامية IFFI التي يترأسها وزير الخارجية الأسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية لتعزيز وتطوير التمويل الإسلامي في فرنسا، حيث أعطت Herve Charette في عهد حكومة ساركوزي إشارات واضحة لاستقطاب رؤوس الأموال الإسلامية، فقامت بعدها عدة مصارف إسلامية خارجية في زيارات إلى فرنسا للبحث عن الفرص التي تتيحها فرنسا للصيرفة الإسلامية (زاوية، 2018، صفحة 48)، أما على الصعيد الخارجي فإن فرنسا قد سجلت حضورا ملموسا في مجمل المراكز الرئيسية للصيرفة الإسلامية في العالم ولا سيما في دول الخليج العربي ودول جنوب شرق آسيا (النوري، 2009، صفحة 23).

ففي السابق كانت فرنسا تقتصر على تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية عبر فروع بنوكها خارج فرنسا، وفي يوليو 2011 شهدت فرنسا إدخال أول مخطط إسلامي للودائع يتم تشغيله عبر النافذة الإسلامية لبنك تقليدي قائم بفرنسا (EUROPEAN CENTRAL BANK, 2013, p. 25)، ووفقا لتقرير The Banks-eu يوجد حاليا ثمانية بنوك تقليدية في فرنسا تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية (Aqib Ali, 2023, p. 8).

وتجدر الإشارة إليه إلى أن الحكومة الفرنسية تبقى عاجزة حتى الآن عن تقديم الترخيص لإنشاء أول مصرف إسلامي في البلد (شودار، 2015، صفحة 316)، إلا أنه تشير بعض التقارير الفرنسية إلى قرب افتتاح أول مصرف إسلامي على الأراضي الفرنسية والمرجح حسب نفس التقارير إلى البنك الإسلامي الدولي القطري (زاوية، 2018، صفحة 48).

–دوافع الاهتمام الفرنسي بالصيرفة الإسلامية: ترجع أهم دوافع الاهتمام الفرنسي بالصيرفة الإسلامية إلى النقاط التالية:

- ✓ **الأزمة المالية العالمية:** لقد كانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م أقوى سبب دفع فرنسا إلى التفاعل بإيجابية مع التمويل الإسلامي، خاصة بعد أن انتبه الفرنسيون إلى أن أحد أهم أسباب تلك الأزمة هو الارتباط الكبير بالاقتصاد الوهمي والابتعاد عن الاقتصاد الحقيقي الذي يجسّده التمويل الإسلامي (معراج و حديدي، 2015، صفحة 120)، وفي هذا الشأن أكد عديد الخبراء الماليون الفرنسيون أن حدة الأزمة المالية العالمية كانت وراء إعلان وزيرة الاقتصاد الفرنسية "كريستين لاغارد" سلفا قرب إدماج المعاملات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الفرنسي (بن داود، 2012، صفحة 177).
- ✓ **سعي فرنسا لمنافسة الجارة البريطانية في مجال التمويل الإسلامي:** تبذل فرنسا جهودا حثيثة لتصبح المنافس الأول لبريطانيا في مجال التمويل الإسلامي بعدما كانت تعتبرها في السابق أكبر منافس استعماري لها، وفي هذا الشأن يقول وزير الخارجية الفرنسي السابق "هارفي دي شاريت": " إن بلادنا تسجّل تأخرا مقارنة بدول الجوار مثل بريطانيا التي تقدمت في هذا المجال"، وهذا يذكرنا بما قاله "جون أرتوي" رئيس لجنة المالية بمجلس الشيوخ الفرنسي:

"إن بريطانيا تبين لنا الطريق ولكنها لا تنتظرنا بل تكمل مسيرتها، فيجب على فرنسا أن تحث الخطى لترتقي إلى المستوى المطلوب"، وقد تعززت تلك التصريحات بتصريح آخر صرحت به وزيرة الاقتصاد الفرنسية "كريستين لاغارد" أثناء زيارتها للملكة العربية السعودية في 10 ماي 2009م: حيث صرحت بما يلي:

" إن فرنسا تدخل في سوق التمويل الإسلامي لاستقطاب الرساميل المالية الإسلامية ومنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال" (سيكور، 2011، صفحة 134)، وقد جاءت هذه التصريحات كأنها محاولة لاستدراك التأخر وقطع الطريق على الجارة البريطانية حتى لا تستحوذ على نصيب الأكبر من الأرصدة المالية الإسلامية التي تديرها المصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم، فقد أعلنت فرنسا على لسان كبار المسؤولين فيها أنها ستعمل بما في وسعها على جعل باريس مركزا رئيسيا للمالية الإسلامية ليس من أجل جذب الأموال الإسلامية التي فرنسا بحاجة ماسة إليها لانعاش الاقتصاد وتخليصه من آثار الأزمة المالية فحسب، وإنما بهدف الاستفادة مما توفره أدوات الصناعة المالية الإسلامية في التصدي للأزمات، خصوصا بعد أن أثبتت نجاعتها وخلوها من مخاطر المضاربات الوهمية والمعاملات الربوية الضارة بالاقتصاد الفرنسي (النوري، 2009، صفحة 48).

- ✓ **ارتفاع عدد المسلمين في فرنسا:** تتوفر فرنسا على أكبر جالية مسلمة بأوروبا بما يقارب 6 ملايين نسمة (فنازي، 2022، صفحة 262)، فهذه الشريحة وبالرغم من احترامهم لقوانين الجمهورية الفرنسية واندماجهم في الحياة العامة فإنهم يرغبون في الحصول على منتجات مالية تتطابق مع معتقداتهم الدينية، وعليه فمن الضروري أن يُدرج التمويل الإسلامي ضمن النظام المصرفي الفرنسي لتوفير المنتجات المالية القائمة على الأخلاقيات التي تراعي المعتقدات الاجتماعية والبيئية والدينية لهذه الفئة (سيكور، 2011، صفحة 133).

–الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في فرنسا: باشرت فرنسا في اتخاذ عدة إجراءات في سبيل تنظيم وتطوير الصيرفة الإسلامية، حيث ترجمت هذه الإرادة وفي وقت قياسي لم يتعدى السنتين، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية: (شودار، 2015، صفحة 315)

– **في جانفي 2008**: إنشاء لجنة المالية الإسلامية على مستوى بورصة باريس paris Euro Place ، تتولى مهمتها بدراسة وتحديد العوائق الجبائية والقانونية التي تعترض ممارسة نشاط التمويل الإسلامي بفرنسا وإعطاء البدائل والتعديلات المناسبة؛

– **8 ديسمبر 2008**: نشر تقرير جويني وباستور حول "تحديات تطوير المالية الإسلامية في باريس"، وتحديد 10 إجراءات ضرورية لذلك؛

– **29 فيفري 2009**: إصدار المخطط الضريبي المتعلق بصيغة المرابحة؛

– **24 أوت 2010**: إصدار قوانين ضريبية المتعلقة بصيغ: المرابحة والتورق، الإجارة، الاستصناع.

3.2.3.تجربة لوكسمبورغ:

تعتبر لكسمبورغ أول دولة أوروبية السباقة لاستقطاب المؤسسات والأصول المالية الإسلامية، فهي أول بلد أوروبي سمح بإنشاء بنك إسلامي تحت اسم "النظام البنكي الإسلامي" سنة 1978م (Aqib Ali, 2022, p. 276)، وفي عام 2009م تم تعزيز مكانة الدولة في التمويل الإسلامي بشكل كبير مع قبول بنك لوكسمبورغ المركزي كأول بنك مركزي في الاتحاد الأوروبي عضوا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية (European Central Bank, 2013, p. 28)، فيما بعد اتخذت دولة لوكسمبورغ حزمة من الإجراءات بهدف تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في البلد تمثلت أساسا في إصدار تعليمات ضريبية خاصة بالتمويل عن طريق صيغة المرابحة والإجارة، حيث ألغت نظام الازدواج الضريبي والرسم على القيمة المضافة، وذلك تماشيا مع توجيهات "فرقة العمل لتطوير المالية الإسلامية" التي أسستها الحكومة سنة 2008م (شودار، 2015، صفحة 317).

4.2.3.التجربة السويسرية:

تتسم التجربة السويسرية في مجال الصيرفة الإسلامية بالتنوع والانفتاح والتطور، لكن ورغم ذلك ضلت سويسرا تمارس عمليات الصيرفة الإسلامية من خلال فروعها الخارجية في دولة الإمارات العربية والبحرين (عميش و سراج، 2019، صفحة 2397)، وفي سنة 2006 تم تأسيس أول مصرف إسلامي في سويسرا (Murochkina, 2021, p. 3) ، وحتى الآن يوجد على الساحة المحلية ما يقل عن 5 مؤسسات مالية إسلامية جلها مصارف استثمار تدير أرصدة الثروات المهاجرة من دول الخليج العربي وأثرياء العالم النامي الذين يفضلون إيداع أموالهم بالمصارف السويسرية التي تتميز بالسر المالي عالميا (النوري، 2009، صفحة 27).

5.2.3.تجارب غربية أخرى:

لم يعد هناك اليوم أي دولة غربية لا تتفاعل بإيجابية مع ظاهرة الصيرفة الإسلامية أو لا تعبر عن رغبتها في اللحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال، ففي ألمانيا تم تسجيل إنشاء أول بنك إسلامي (KT Bank AG) في عام 2015 (Aqib Ali, 2022, p. 277)، كما سجلت استراليا حضورها في الصناعة المصرفية الإسلامية بمنحها الترخيص لإنشاء أول بنك إسلامي في البلد في عام 2021 (Refinitiv Islamic finance development, 2022, p. 32)، كما خططت إيطاليا لدخول عالم الصيرفة الإسلامية من خلال إمكانية تأسيس أول بنك إسلامي في سنة 2008، لكن ونظرا لتدهور الوضع الاقتصادي في البلد من جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تتجسد الفكرة على أرض الواقع لحد الآن (Aqib Ali, 2023, p. 7) ، إسبانيا هي الأخرى أبدت اهتماما بالصيرفة الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث أوصت الجمعية الإسلامية الإسبانية بعد ندوة "تحالف الحضارات، تحالف من أجل السلام" التي عقدت يومي 18 و19 يونيو 2007 في قرطبة، تعزيز المنتجات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة

الإسلامية(Belouafi & Belabes, 2011, p. 167)، كما أعلنت كل من السويد والدنمارك مؤخرا عن رغبتها في الانظمام إلى قافلة البلدان المهتمة بصناعة التمويل الإسلامي، لتواكب بذلك متطلبات المرحلة الراهنة وما تقتضيه من مصادر التمويل الإسلامية (فلاق و سالمي، 2018، صفحة 175).

4.التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية: تتمثل أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية في النقاط التالية:

1.4.صعوبة التكيف مع البيئة الغربية: وذلك نظرا لتعقيداتها القانونية والثقافية واللغوية والعرقية وحساسية بعض مكوناتها إزاء اللافتة الإسلامية والشعار الإسلامي وخلطها بين التعامل بأدوات المصرفية الإسلامية والتحريض على الطائفية، فهذه البيئة المعقدة بحاجة إلى التحلي بكثير من الحكمة والوضوح والشفافية والمرونة في تطبيق الصيرفة الإسلامية (عميش و سراج، 2019، صفحة 2398).

2.4.تحدي الرقابة الشرعية: يعتبر هذا التحدي من أبرز التحديات التي تعترض تجربة المصارف الإسلامية في الدول الغربية، وذلك بسبب ندرة علماء الشريعة المؤهلين للإفتاء في مدى مشروعية المنتجات الإسلامية قياسا بحجم العمل المصرفي الإسلامي، باعتبار حداثة هذه التجربة من جهة وتعقيدات البيئة الغربية الذي تمارس فيه نشاطها من جهة أخرى، وفي مقدمة هذه التحديات غياب فقه التجربة والممارسة والاعتماد على نقل تجارب خارجية ليست بالضرورة مشابهة للإشكالات الواقعية المعاشة، يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية المتواجدة بالساحة الغربية أو خارجها مع انعدام وحدة مركزية شرعية في كل بلد يمكن الرجوع إليها في حال تضارب الفتاوي (خطوي و عياد، 2021، صفحة 72).

3.4.غياب المعايير الموحدة: تعاني الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية من غياب المعايير الشرعية والمحاسبية العامة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي والمتفق عليها من جميع الجهات العالمية، مما سيشكل هذا عائق أمام تطورها ونموها (بن عبيد و وأخرون، 2019، صفحة 16).

4.4.قلة الوعي والتعريف بالخدمات والمنتجات الإسلامية: إن ضعف الوعي والثقافة للمسلمين وغير المسلمين في الغرب فيما يخص مفاهيم التمويل الإسلامي وآليات عملها، تعد أحد أكبر العراقيل التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الدول في هذه الدول، خاصة في ظل ضعف التسويق الإعلامي لها وغياب قنوات خاصة للنشر ثقافة التمويل الإسلامي في الغرب (عميش و سراج، 2019، صفحة 2399).

5.4.ضعف العناصر البشرية المؤهلة: إن زيادة الانفتاح الدولي الغربية على الصيرفة الإسلامية يعني الحاجة إلى المزيد من العناصر البشرية المؤهلة التي تحتاجها هذه المؤسسات لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، ونظرا للنقص المسجل في المؤسسات الأكاديمية المختصة في تعليم وتدريب الكوادر البشرية بمفاهيم الصناعة المالية الإسلامية على مستوى الدول الغربية، فالأمر يحتاج إلى تأسيس المزيد من المعاهد والمراكز لتدريب وتكوين للعاملين في المصارف الإسلامية يكونوا قادرين على فهم آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي(النوري، 2009، الصفحات 55-56).

6.4.فقدان الهوية: حيث أن العديد من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية على مستواها من خلال نوافذها الإسلامية في أغلب الأحيان نجدها لا تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها مع الزبائن، مما يجعلها تقدم نظرة خاطئة حول المنظومة المصرفية الإسلامية، إضافة إلى ممارسات بعض البنوك المركزية على الصيرفة الإسلامية المخالفة مع أحكام الشريعة الإسلامية والخاصة فيما يتعلق بتحديد الفائدة على المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية (بن منصور و عجالي، 2018، صفحة 137).

5.مستقبل وآفاق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية:

في ظل هذه المسارات والتحديات التي تعترض تجربة الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية من حين لآخر وتحت وطأة الأزمات المالية العالمية المتكررة وتداعياتها الاقتصادية الخانقة، يبدوا أن مستقبل الصيرفة الإسلامية سيكون واعدة في هذه الدول، حيث أضحى العديد من خبراء المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي أمرا مهما وجدير بالاهتمام معتبرين الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر الجوانب الإيجابية في الإسلام، بل هو الجانب الذي يمكن للغربيين الدخول فيه في حوار مع المسلمين (عميش و سراج، 2019، صفحة 2393)، إذ يرى العديد من المحللين والمسؤولين الغربيين أن المستقبل سيكون في صالح المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي خاصة في ظل توالي الأزمات المالية التي أصبحت تضرب الأسواق المالية والمصارف الغربية من حين إلى آخر، ويستندون في ذلك إلى القوانين والضوابط الشرعية التي تتحكم المصرفية الإسلامية والتي تحميها في التصدي للأزمات المالية التي أصبحت تطيح بكبريات المصارف التقليدية جراء المبالغة في استخدام الأدوات مالية ومشتقاتها في الأسواق المالية دون تحوط كاف (أبو شعلة، 2012، صفحة 329).

ومما لاشك فيه أن هذا النجاح المتوقع يعتمد على مدى قدرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئات شرعية ومجاميع فقهية على التكيف مع المستجدات العالمية المعاصرة الراهنة وما قد تظهر في المستقبل، لا سيما في ظل العالم المتغير المتجه نحو فتح الأسواق وتحرير الخدمات المالية والمصرفية والاندماجات الكبيرة والمنافسات الحادة التي تحدث في السوق المصرفية المحلية والدولية (النوري، 2009، الصفحات 57-58).

6.الخاتمة:

استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تفرض نفسها على الساحة الغربية رغم العديد من التحديات والعراقيل التي تواجهها، حيث بدأت هذه الصناعة تتشكل وتتوسع شيئا فشيئا في هذه الدول وقد ساهم في ذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، حيث وبعد أن أثبتت المصارف الإسلامية قوتها وصلابتها إبان هذه الأزمة جعلها تلفت أنظار صانعي السياسات في الدول الغربية بأهمية المنظومة المصرفية الإسلامية، أين تزايدت الدعوات الغربية بضرورة تبني هذا النموذج من المصرفية الإسلامية ضمن نظامها المالي كآلية للتصدي للأزمات المالية التي قد تحدث مستقبلا، وبذلك استطاعت الصيرفة الإسلامية أن تنتقل خارج دائرة الدول العربية والإسلامية لتمتد للدول الغربية، وأمام هذه التطورات المتسارعة التي تشهدها المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، وفي ظل تهافت العديد من الدول الغربية عليها من المتوقع أن تشهد هذه الصناعة مزيدا من التطوّر والنمو في السنوات القليلة المقبلة لكن هذا لا يكون إلا بعد الإعداد والتخطيط المناسب لها.

1.6. اختبار صحة الفرضيات: على ضوء ما سبق، قمنا باختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م من أهم دوافع الدعوة لتبني نموذج الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية؛ وهي فرضية صحيحة، فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م لعبت دورا محوريا في لفت مزيد من أنظار الدول الغربية بأهمية الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ضمن هيكل نظامها المالي، خصوصا بعد أن أبانت هذه الصناعة عن قوتها وصلابتها إبان وبعد هذه الأزمة؛

–الفرضية الثانية: خطت الدول الغربية أشواطا كبيرة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية؛ وهي فرضية خاطئة، فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الصيرفة الإسلامية في جل الدول الغربية تعرف أولى الخطوات وهي لا تزال في مرحلة الانطلاق والتأسيس، باستثناء بريطانيا أين قطعت أشواطا جد متقدمة في هذا المجال، أين انفتحت على العمل المصرفي الإسلامي في وقت مبكرا جدا بالمقارنة مع باقي الدول الغربية، إذ يعود انفتاح بريطانيا على العمل المصرفي الإسلامي إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي؛

–الفرضية الثالثة: التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية هو ضعف البيئة التشريعية والقانونية؛ وهي فرضية صحيحة، فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عمل الصيرفة الإسلامية في بعض الدول كفرنسا ولوكسمبورغ وبدرجة أقل بريطانيا أن شهدت سن مجموعة من التشريعات والقوانين الحثيثة الداعمة للصيرفة الإسلامية، في حين شهدت بعض الدول انعدام تام للقوانين والتشريعات التي تنظم وتحكم عمل المصرفية الإسلامية كاسبانيا، الدنمارك والسويد...

2.6.نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- شهدت الصيرفة الإسلامية تطورها ملفتا للانتباه خاصة في السنوات الأخيرة، حيث نمت بمعدلات قياسية مما أدى إلى رفع درجة الاهتمام الدولي بها؛
- تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م منعطفا حاسما في لفت أنظار صانعي السياسات في الدول الغربية بأهمية تبني نموذج الصيرفة الإسلامية ضمن نظامها المالي؛
- تمايزت الدول الغربية في درجة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، فهناك دول كانت سباقة بالانفتاح على الصيرفة الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م أمثال بريطانيا ولوكسمبورغ، في حين تعرف التجارب الأخرى أولى الخطوات حيث لم تنفتح على المصرفية الإسلامية إلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وعلى سبيل الذكر لا الحصر نجد إسبانيا، الدنمارك، السويد.. والتي لا تزال في مرحلة الانطلاق والتأسيس؛

- تعتبر بريطانيا رائدة في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية، إذ تعد أكثر البلدان الغربية جدية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، ويرجع ذلك أساسا إلى توفر الإرادة السياسية وقد تجلى ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لعملها؛
- أهم ما تميزت به التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية في الدول الغربية وعلى وجه الخصوص فرنسا ولوكسمبورغ وبدرجة أقل بريطانيا هو التركيز على البيئة الضريبية والجبائية وإهمال البيئة التنظيمية والتشريعية والشرعية اللازمة لذلك؛
- تسعى العديد من الدول الغربية الأخرى كاسبانيا، السويد، الدنمارك...، إلى الولوج لعالم الصيرفة الإسلامية، حيث سمحت لها بممارسة هذا النشاط لكن لم تمنحها الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لعملها.

3.6.التوصيات: على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاستفادة من التجربة البريطانية كتجربة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، خصوصا وأنّها تتشابه في البيئة الاجتماعية والعقائدية لجل الدول الغربية؛
- نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية في المجتمعات الغربية، وذلك من خلال فتح التخصصات في الجامعات والمعاهد التي تعنى بالمالية الإسلامية مع تنظيم الملتقيات والندوات في هذا المجال؛
- ضرورة وضع الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم وينظم عمل الصيرفة الإسلامية خاصة في الدول التي يوجد بها قصور في هذا الجانب مثل فرنسا، اسبانيا، السويد، الدنمارك..؛
- تكوين وتدريب العنصر البشري للعاملين في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء مراكز تدريب التي تعنى بالمالية الإسلامية.

7.قائمة المراجع:

1.7. قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

– محمد عبد الوهاب العزاوي، و عبد السلام خميس. (2010). *الأزمات المالية –قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة*. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

– حامد محمود عبد الرزاق محمود. (2013). *الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي (بالتطبيق على الاقتصاد العربي)*. مصر: الدار الجامعية.

– نعيم نصر داوود. (2012). *البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي*. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

– –محمد أبو شعلة. (2012). *أثر الأزمة المالية العالمية في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية، استكتاب جماعي حول الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي*. لبنان: مكتب التوزيع في العالم العربي.

الرسائل والأطروحات:

– فطيمة الزهراء فنازي. (2022). دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية –دراسة تحليلية لمجموعة تجارب دولية– (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أم البواقي.

- نورالدين صويلحي. (2017). مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات العالمية الحديثة "الأزمة المالية العالمية 2008 ومعايير لجنة بازل 3(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

المقالات في المجلات العلمية:

- ابراهيم بن داود. (2012). البديل الإسلامي للدول العربية في تجاوز عدوى الأزمات المالية. *مجلة المعيار ، 23* (1).
- حامد محمود عبد الرزاق محمود. (2013). دور النظام والمؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاد العربي من الأزمات المالية العالمية. *المجلة العربية لإدارة ، 3* (2).
- حمزة شودار. (2015). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية "دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم". *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (15).
- رشيدة زاوية. (2018). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب: العراق، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا. *مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية* (5).
- زهرة سيد اعمر، و أسماء بللعما. (2019). تطور التمويل الإسلامي عالميا ودوره في تجاوز الأزمات المالية. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون ، 5* (10).
- سليم موساوي. (2018). المصرفية الإسلامية في الجزائر– مبررات التحول ومتطلبات النجاح–. *مجلة الشريعة والاقتصاد ، السابع* (1)، 194.
- شافية كتاف. (2022). واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية. *مجلة دفاتر بوادكس ، 11* (1).
- عبد الكريم محمد البشير فضل. (2015). تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي– تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي نموذجا–. *منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي* ، 25.
- علي فلاق، و رشيد سالمي. (2018). النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة غلى بعض التجارب العربية والغربية). *مجلة البشائر الاقتصادية ، 4* (2).
- فؤاد بنعلي. (2013). البنوك الإسلامية في أوروبا: الواقع والآفاق. *مجلة الاقتصاد الإسلامي* (12).
- فينانس سيكور. (2011). التمويل الإسلامي على الطريقة الفرنسية محرك للاقتصاد وبديل أخلاقي. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، 23* (2).
- ليليا بن منصور، و دلال عجالي. (2018). تنافسية البنوك الإسلامية في الدول الغربية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 11* (2).
- حمد النوري. (2009). التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق. *الدورة التاسعة عشر لمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث* (صفحة 4). اسطنبول.
- منير خطوي، و هاجر عياد. (2021). العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات. *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 3* (1)، 60-61.
- هواري معراج، و ادم حديدي. (2015). تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية–بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية–. *مجلة إدارة أعمال والدراسات الاقتصادية ، 1* (1)، 106.

الأوراق البحثية في المؤتمرات:

– بوعلام ولهي. (2014). المالية الإسلامية في ظل الدور الجديد للدولة –التجربة الفرنسية–. *ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية* . الجزائر: جامعة سطيف.

– عائشة عميش، و وهيبة سراج. (2019). التوجه الأوروبي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية خيار استراتيجي في ظل الأزمة المالية العالمية –تجارب ومعوقات–. *ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية*. الجزائر: جامعة الشلف.

– فريد بن عبيد، و وأخرون. (2019). واقع التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية*. الجزائر: جامعة المسيلة.

مواقع الانترنيت:

– محمد الإمام. (2019). *سياسات احتواء توسيع المالية الإسلامية في الغرب*. تاريخ الاسترداد 17 1, 2023، من https://islamonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1

2.7. قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- Aqib Ali, M. (2023). An Assessment of islamic banking in Asia, Europe, USA, and Australia. *European Journal of Islamic Finance* .
- Aqib Ali, M. (2022). Growth and Development of Islamic Banking: A Global Review. *Review of Applied Management and Social Sciences , 5* (2).
- Belouafi, A., & Belabes, A. (2011). Islamic finance and The Regulatory Challenger: the European Case. *The Saudi- Spanish Center For Islamic Economics and Finance* .
- European Central Bank. (2013). *islamic finance in europe.*
- Islamic Financail Services Board. (2022). *Islamic Financail Services Industry Report.*
- Islamic Financail Services Board. (2013 -2022). *Islamic Financail Services Industry Report*.
- Islamic Financail Services Board. (2023). Consulté le 06 15, 2023, sur https://ifsb.org/psifi_03.php
- Mansoor, k., & Ishaq, B. (2008). Islamic banking and finance: on its way to globalization. *Managerial Finance , 35* (10).
- Murochkina, I. G. (2021). Analysis of Newest Possibilities of Functioning of Islamic Finance in Europe. *SHS Web of conferences* .
- TheCityUK. (2019). *Islamic finance: glabal trends and the UK market.*
- TheCityUK. (2022). *Islamic finance: glabal trends and the UK market.*
- TheCityUK. (2017). *Global Tred in Islamic Finance and the UK market.*
- *The Banker*. (2022, 10 14). Consulté le 16 6, 2023, sur Islamic banks struggle to gain ground in the UK: https://www.thebanker.com/Markets/Islamic-Finance/Islamic-banks-struggle-to-gain-ground-in-the-UK?fbclid=IwAR38vDv3WvtrUggO24WTAhY-R_s2TuEoW5rp06EB8v_36Q9v1LX39W--JmI.
- Refinitiv Islamic finance development. (2022).
- Tayyab, A. (2022, 11 25). *What are the latest islamic finance trends in the UK ?* Consulté le 6 10, 2023, sur REFINITIV: https://www.refinitiv.com/perspectives/market-insights/what-are-the-latest-islamic-finance-trends-in-the-uk/